مجلة البحث العلمي الإسلامي

مجلة إسلامية علمية محكمة

تعنى بالبحوث والدراسات الإسلامية

ISSN: 2708-1796 (ردمد النسخة المطبوعة)

E-ISSN: 2708-180X (ردمد النسخة الإلكترونية)

السنة التاسعة عشرة – العدد 57 – 30-5-2024م

Volume 19th - issue no. 57 - 30/5/2024

Pages: 337 - 357 الصفحات: 337 - 357

دور مؤسسات المجتمع المدني السعودي في مكافحة المخدرات وعلاج آثارها في ضوء رؤية المملكة 2030 والقوانين والأنظمة السعودية

The role of Saudi civil society in combating the damage resulting from injuries in light of the Kingdom's Vision 2030 and Saudi laws and regulations

د. مسعد عبد السلام عبد الخالق عبد السلام

د. محمد بهاء النور عبد الرحيم عثمان

Dr. Musaad Abdel Salam Abdel Khaleq Abdel Salam

Dr. Muhammad Bahaa Al-Nour Abdul Rahim Othman

الأستاذ المشارك بالكلية الجامعية بحقل جامعة تبوك

الأستاذ المساعد بكلية الآداب جامعة الأمير سطام

Associate professor at the University College, University of Tabuk

Assistant Professor at the College of Arts, Prince Sattam University

Email: mb.osman@Psau.edu.sa

اعتمادات

د. مسعد عبد السلام عبد الخالق عبد السلام
الأستاذ المشارك بالكلية الجامعية بحقل جامعة تبوك

Dr. Musaad Abdel Salam Abdel Khaleq Abdel Salam
associate professor at the University College, University of Tabuk
mfarg@ut.edu.sa

د. محمد بهاء النور عبد الرحيم عثمان
الأستاذ المساعد بكلية الآداب جامعة الأمير سطام

Dr. Muhammad Bahaa Al-Nour Abdul Rahim Othman
Assistant Professor at the College of Arts, Prince Sattam University
mb.osman@Psau.edu.sa

دور مؤسسات المجتمع المدني السعودي في مكافحة المخدرات وعلاج آثارها في ضوء رؤية المملكة ٢٠٣٠ والقوانين والأنظمة السعودية

The role of Saudi civil society in combating the damage resulting from injuries in light of the Kingdom's Vision 2030 and Saudi laws and regulations

الملخص عربي:

يحـاول هذا البحث إبراز جهود مؤسسات المجتمع المدني السعودي في مكافحة المخدرات وعلاج آثارها، وما تساهم به رؤية المملكة العربية السعودية من تمكين هذه الجهود وتعزيزها، وما تقوم به القوانين والأنظمة السعودية من الحرص على مشاركة مؤسسات المجتمع المدني في هذا الجانب المهم والخطير في آن واحد، وذلك من خلال الإجابة عن الأسئلة الآتية:

- ما هي المخدرات ؟ وما هي مخاطرها وأضرارها؟ وماهي سبل مواجهتها؟

- مـا هـي مؤسسات المجتمع المدني؟ وما هـو الدور التكاملي بينها وبيـن مؤسسات الدولة داخل المملكة العربية السعودية؟.

- ماهـو دور مؤسسات المجتمع المدني السعودي في مكافحـة المخدرات وعلاج آثارها في ضوء رؤية المملكة ٢٠٣٠؟.

- ماهــو دور مؤسسات المجتمع المدني السعودي في مكافحــة المخدرات وعلاج آثارها في ضوء القوانين والأنظمة السعودية؟

-مــا هي سبل تعزيــز دور مؤسسات المجتمــع المدني السعودي في مكافحــة المخدرات في المستقبل؟

-الكلمــات المفتاحية: مؤسســات- المجتمع- المدني- القوانيــن – الأنظمة- المخدرات- مكافحة.

PROPOSAL SUMMARY (ENGLISH)

This research attempts to highlight the efforts of Saudi civil society institutions in combating drugs and treating their effects, and what the vision of the Kingdom of Saudi Arabia contributes to enabling and strengthening these efforts, and what Saudi laws and regulations do to ensure the participation of civil society institutions in this important and dangerous aspect at the same time. This is done by answering the following questions:

-What are drugs? What are its risks and harms? And what are the ways to confront it?

-What are civil society institutions? What is the complementary role between it and state institutions within the Kingdom of Saudi Arabia?

-What is the role of Saudi civil society organizations in combating drugs and treating their effects in light of the Kingdom's Vision 2030?

-What is the role of Saudi civil society organizations in combating drugs and treating their effects in light of Saudi laws and regulations?

-What are the ways to enhance the role of Saudi civil society institutions in combating drugs in the future?

-Keywords: institutions - society - civil - laws - regulations - drugs – combat.

مقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم وعلى آله وصحبه والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين.

وبعد:

فتعــد المخدرات بأشكالهــا المختلفة من أخطــر التحديات التي تهــدد المجتمعات، وتفتك بأبنائها، ولا سيما الشباب منهم، وقد كان هذا الوباء ولا يزال خطراً يهدد أمن المجتمع، وسلاحاً يتسلط به الأعداء عليه، والمملكة العربية السعودية لِما تحتله من مكانة عالية في محيط المجتمع

الإسلامي والعربي، ولِما تحظى به من القدر السامي في توجيه القرار الدولي هدف لهؤلاء الأعداء المتربصين، ولكن المملكة بقيادتها الحكيمة، وخطواتها الراسخة والمتينة دائماً وأبداً، تفوت الفرص على هؤلاء المتربصين، وتخيب آمالهم.

وإن رؤية المملكة العربية السعودية التي هندسها سمو الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز آل سعود حفظه الله لتبنى على الإدراك التام بأن بناء المجتمع الطموح والمتكامل لا بد أن ينطلق من خلال المشاركة الفاعلة والإيجابية مع مؤسسات المجتمع المدني، تلك المؤسسات التي تسعى للمساهمة الفاعلة في تحمل المسؤولية مع مؤسسات الدولة لمواجهة المخاطر والتحديات والتي على رأسها مكافحة الجريمة والمخدرات.

ولا تبتعد القوانين والأنظمة السعودية عن هذا الأمر، بل تتناغم وتتقاسم مع رؤية المملكة٢٠٣٠ في التمكين لمؤسسات المجتمع المدني السعودي، تلك المؤسسات التي تعمل جاهدة في مكافحة المخدرات والتقليل من آثارها، ولأجل هذا كان هذا البحث(دور مؤسسات المجتمع المدني السعودي في مكافحة المخدرات وعلاج آثارها في ضوء رؤية المملكة٢٠٣٠ والقوانين والأنظمة السعودية) والذي يحاول إبراز جهود مؤسسات المجتمع المدني السعودي في مكافحة المخدرات وعلاج آثارها، وما تساهم به رؤية المملكة العربية السعودية من تمكين هذه الجهود وتعزيزها، وما تقوم به القوانين والأنظمة السعودية من الحرص على مشاركة مؤسسات المجتمع المدني في هذا الجانب المهم والخطير في آنٍ واحد، وذلك من خلال الإجابة عن الأسئلة الآتية:

-ما هي المخدرات ؟ وما هي مخاطرها وأضرارها؟وماهي سبل مواجهتها؟

-ما هي مؤسسات المجتمع المدني؟ وما هو الدور التكاملي بينها وبين مؤسسات الدولة داخل المملكة العربية السعودية؟.

- ماهو دور مؤسسات المجتمع المدني السعودي في مكافحة المخدرات وعلاج آثارها في ضوء رؤية المملكة ٢٠٣٠؟.

- ماهو دور مؤسسات المجتمع المدني السعودي في مكافحة المخدرات وعلاج آثارها في ضوء القوانين والأنظمة السعودية؟

-ما هي سبل تعزيز دور مؤسسات المجتمع المدني السعودي في مكافحة المخدرات في المستقبل؟

أهداف الدراسة :

١-بيان مخاطر المخدرات وسبل مواجهتها.

٢-بيان المراد بمؤسسات المجتمع المدني، والدور التكاملي بينها وبين مؤسسات الدولة داخل المملكة العربية السعودية.

٣- إبـراز دور مؤسسات المجتمع المدني السعودي في مكافحة المخدرات وعلاج آثارها في ضوء رؤية المملكة٢٠٣٠ .

٤-إبـراز دور مؤسسات المجتمـع المدني السعودي في مكافحة المخدرات وعلاج آثارها في ضوء القوانين والأنظمة السعودية .

٥-تقديم تصور مقترح حول سبل تعزيز دور مؤسسات المجتمع المدني السعودي في مكافحة المخدرات في المستقبل.

محاور الدراسة :

المخدرات مفهومها ومخاطرها وسبل مواجهتها.

مؤسسات المجتمع المدني السعودي والدور التكاملي بينها وبين مؤسسات الدولة في مكافحة المخدرات.

- دور مؤسسات المجتمع المدني السعودي في مكافحة المخدرات وعلاج آثارها في ضوء رؤية المملكة٢٠٣٠

- دور مؤسسات المجتمع المدني السعودي في مكافحة المخدرات وعلاج آثارها في ضوء القوانين والأنظمة السعودية.

- تصـور مقترح حـول سبل تعزيـز دور مؤسسات المجتمع المدني السعـودي في مكافحة المخدرات في المستقبل

منهج الدراسة :

اتبعت في هذا البحث المنهج الوصفي، والمنهج الاستقرائي التحليلي، والمنهج الاستنباطي.

خطة البحث:

ينقسم البحث إلى مقدمة وخمسة مطالب وخاتمة:

أما المقدمة ففيها سبب اختيار موضوع البحث، وخطته، ومنهجه.

وأما المطلب الأول: فعنوانه: المخدرات (مفهومها-مخاطرها-سبل مواجهتها)

وأمـا المطلب الثاني: فعنوانه: مؤسسـات المجتمع المدني السعودي والـدور التكاملي بينها وبين مؤسسات الدولة في مكافحة المخدرات.

وأمـا المطلـب الثالـث: فعنوانـه: دور مؤسسـات المجتمع المدنـي السعودي فـي مكافحة المخدرات وعلاج آثارها في ضوء رؤية المملكة٢٠٣٠.

وأما المطلب الرابع: فعنوانه: دور مؤسسات المجتمع المدني السعودي في مكافحة المخدرات وعلاج آثارها في ضوء القوانين والأنظمة السعودية.

وأمـا المطلـب الخامس: فعنوانـه: تصور مقترح حـول سبل تعزيـز دور مؤسسات المجتمع المدني السعودي في مكافحة المخدرات في المستقبل.

وأما الخاتمة: ففيها أهم نتائج البحث وفهارسه العلمية.

المطلب الأول

المخدرات

(مفهومها-مخاطرها-سبل مواجهتها)

أولاً: مفهوم المخدرات:

المخدر لغة: من الخدر، وهو الضعف والكسل والفتور والاسترخاء،، يقال: تخدر العضو، إذا استرخى فلا يطيق الحركة[١].

وتعرف المخدرات بأنها: كل مادة خام، أو مستحضرة تحتوي على جواهر منبهة، أو مسكنة استخدمت في غير الأغراض الطبية والصناعية الموجهة، تؤدي إلى حالة من التعود، وتؤدي إلى تشويش العقل والحواس بالتخيلات والهلاوس، بعد نشوة وطرب، وتؤدي بالاعتياد عليها إلى الإذعان لها[٢].

وقد تعرف بأنها: كل مادة ينتج عن تعاطيها فقدان جزئي، أو كلي للإدراك بصفة مؤقتة، وتحدث فتورًا في الجسم خلال فترة تأثيرها، وفي المفهوم الطبي: هي كل مادة تؤثر على الجهاز العصبي بدرجة تضعف وظيفته[٣].

والمخدرات أنواع ثلاثة:

١- المخدرات الطبيعية: وهي المواد ذات الأصل النباتي التي تستخدم على طبيعتها، أو بعد إعدادها بطريقة بسيطة، مثل الحشيش والأفيون، والقات، والخشخاش، وغيرها.

٢- مخدرات شبه تركيبية: وهي التي تستخلص من المخدرات الطبيعية بعمليات كيميائية بسيطة، مثل الهيروين، الكودايين، الكوكايين وغيرها.

٣- مخدرات تركيبية أو تخليقية: وهي مواد تصنع صناعة تركيبية في المعامل، بدون أن يدخل في تحضيرها أية مواد طبيعية، بل تصنع بطرق كيميائية، مثل: الدوريدن، هيدراتالكلورال، الديمترول، الماكستون فورت، الديكا مفيتامين، الريتالين، الكبتاجون، كريستال، فيض العطر، قاتل الأعشاب[٤].

---

(١) لسان العرب لابن منظور (مادة: خدر)، دار صادر، بيروت،ط٣/١٤١٤ه.

(٢) المخدرات في القرآن الكريم والسنة المطهرة، أ د: حمودة محمد داود، بحث منشور بحولية كلية الدراسات الإسلامية العربية بالقاهرة، العدد الرابع ص١٥،السنة(١٩٨٦م)، المخدرات خطر دائم د. محمد نزار الدقر: ص١،بدون طبعة ولا تاريخ.

(٣) مجلة التبيان، تصدرها الجمعية الشرعية بمصر، العدد الحادي والخمسون: ص٥١..

(٤) المخدرات أوهام، أخطار، حقائق، صادر عن المجلس القومي لمكافحة وعلاج الإدمان بمصر: ص٩ وما بعدها،ط٤/٢٠٠٠م، مجلة التبيان: ص٥١ عدد (٥١)، المخدرات خطر دائم ص٣ وما بعدها.

ثانياً: مخاطر المخدرات وأضرارها:

للمخدرات أضرار كثيرة تدمر الجسد، وتفسد الأسر، وتنهك الدول، نجمل منها:

١- ضعف جهاز المناعة في الجسم، مما يجعل المدمن أكثر عرضة للأمراض من غيره، فإذا أصيب بمرض كان أكثر معاناة من غيره.

٢- الإصابة بالإيدز (تدمير جهاز المناعة)، وهذا مترتب عن حقن المدمنين بعضهم البعض بالحقن الملوثة.

٣- انخفاض ضغط الدم، مما يسبب الوفاة.

٤- تقليل الوعي أو تغيبه؛ لأن الإدمان يؤدي إلى ضمور قشرة الدماغ التي تتحكم في التفكير والإرادة، مما يخل بقدرة الشخص على الوقوف من غير ترنح.

٥- الميل إلى الانزواء، مما يؤدي إلى قطع العلاقات الاجتماعية.

٦- الشعور بالاكتئاب والضيق والتوتر والأرق، مما قد يضطره إلى الانتحار.

٧- تدهور في القدرة العقلية، وليس ذلك في وقت السكر فقط، بل بعده، وأحيانًا يصل إلى حد الجنون.

٨- تضخم الكبد، وتليفه، وأحيانًا تفتيته.

٩- تشوه الأجنة عند الحوامل.

١٠- تجفيف المني مما يوصل إلى الضعف الجنسي، ثم يوصل إلى العقم، أما توهم تحسن الحالة الجنسية في بداية التعاطي، فمرجعه إلى اضطراب الوعي، وفقدان الإحساس بالزمن، فيظن أنه أمضى في الممارسة وقتًا طويلًا، وهو أمر يخالف الحقيقة، ولا يعرف السكران والمدمن التدهور المستمر في قدرته حتى يفيق في النهاية على العجز الكامل جنسيًّا.

١١- الإصابة بأمراض القلب وسرطان الرئة.

١٢- فساد الأخلاق، وخشونة الطبع وفساده، وانقلابه إلى أشر من طبع النساء.

١٣- التعدي على الغير بالقتل والبطش.

١٤- تضخم الطحال والتهاب العصب البصري المؤدي إلى العمى.

١٥- ترك الصلاة والوقوع في المحرمات: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ ٱلشَّيْطَٰنُ أَن يُوقِعَ بَيْنَكُمُ ٱلْعَدَٰوَةَ وَٱلْبَغْضَآءَ فِى ٱلْخَمْرِ وَٱلْمَيْسِرِ وَيَصُدَّكُمْ عَن ذِكْرِ ٱللَّهِ وَعَنِ ٱلصَّلَوٰةِ ۖ فَهَلْ أَنتُم مُّنتَهُونَ﴾[1].

١٦- فساد الحياة الأسرية.

١٧- تدهور الأحوال الاقتصادية.

---

(١) المائدة: ٩١.

١٨- نقـل العدوى للآخرين، فمدمن الخمـر كالذباب إذا انتشر في الشوارع والأسر والبيوت لا يجني منه الأصحاء إلا نقل العدوى[١].

ثالثاً: سبل مواجهة المخدرات:

- التدرج في العلاج.

إذا أرادت الحكومـات وأراد المصلحـون أن يقضـوا على الخمور والإدمـان، فعليهم بتطبيق هذا المنهج التدريجي في العلاج؛ بأن يحرموا تعاطيها أولًا تحريمًا دينيًّا لا وضعيًّا؛ لأن للدين على النفوس سلطانًا، وأن يشاع هذا التحريم صباحًا ومسـاءً في وسائل الإعلام جميعها؛ حتى يصبح عقيـدة لأن مـا تكرر تقرر، فـإذا اعتقد الناس تحريمها قـل طلبهم لها وإقبالهـم عليها، فكسدت تجارتها وانصرف التجار عنها؛ لأنهم لا يتاجرون إلا فيما يقبل الناس عليه.

- العقوبة وأثرها في العلاج.

بعـد أن قرر الإسلام تحريـم المسكرات، وصارت عقيدة من كيان المسلم شرع العقوبة؛ لما لها من تأثير وترويع في نفوس كثير من الناس، الذين يتحكم فيهم الهوى، وتسيطر عليهم الشهوة.

وعقوبـة السكر في الإسلام: هي الجلد أمام أعين النـاس، وذلك نكاية للشارب أو المدمن، وزجرًا لغيره أن يفعل مثله، والعقوبة في الإسلام تنفذ بمجرد وقوع موجبها، وثباتها على مرتكبها، سـواء ألحـق ضـررًا بالآخرين أو لا، وذلـك على خلاف القوانيـن الوضعية التي لا تحـرم الأفعال المخالفة إلا إذا كانت متعدية، وأما الذاتية فقد يعفى عنها، أو تكون المؤاخذة يسيرة.

- تنشيط الوعي الديني سبيل للعلاج.

إذا ملئـت القلـوب بتعظيم الحلال، والتنفيـر من الحرام، فعل الناس الحـلال وابتعدوا عن الحرام تلقائيًّا، بخلاف تفريغ العقول والقلوب من الدين، فلن نجني إلا الفساد والإدمان والعربدة والضلال.

إذا ضاع الإيمان فلا أمان ... ولا دنيا لمن لم يحي دينا
ومن رام الحياة بغير دين ... فقد جعل الفناء لها قرينا

- تشديد الرقابة على جميع الواردات.
- تشديد الحصار على زراعة المخدرات.
- توجيه الإعلام توجيهًا تربويًّا يبني ولا يهدم.
- تقييـد ما يسمى بالحرية الشخصيـة، فالحريات لا بد أن تنبع من تعاليم الإسلام، ما دام

(١) يراجع: المخدرات في ضوء القرآن الكريم ص٤٢، المخدرات أوهام أخطار حقائق: ص٢١ وما بعدها.

البلـد مسلمًا، والحريـات لا بد أن تتوافق مع العـادات والتقاليد الصحيحـة والسليمة، فنحن أمة يحكمنا دين الله عز وجل.

- الصرامـة فـي تنفيذ العقوبات، وعدم التهاون بأي حال في حق متعاطٍ، أو تاجرٍ، أو عميل، أو غيره.

- ضبـط سلوك الأجانب في بلاد الإسـلام بمبادئ البلاد، وتعاليم البـلاد العامة، بخلاف تعاليمهم الخاصة.

- منع تراخيص الخمور والمشروبات الروحية[1].

هذا، وقد حددت منظمة الصحة العالمية ثلاث مراحل للعلاج:

أ-المرحلة الأولى «المبكرة» وتتطلب الرغبة الصادقة من جانب المدمن؛ نظراً لدخوله في مراحل كفاح صعبة وشديدة وصراعات قاسية وأليمة بين احتياجاته الشديدة للمخدر، وبين عزمه الأكيـد على عدم التعاطي، والاستعداد لقبول المساعـدة من الفريق المعالج، وبالذات الأخصائي النفسي، وقد تستمر هذه المرحلة أياماً وأسابيع.

ب-المرحلة الثانية «المتوسطة» بعد تخليص المدمن من التسمم الناجم عن التعاطي، وبعد أن يشعـر أنـه في حالة طيبة، بعدها تظهـر مشكلات المرحلة المتوسطة من نـوم لفترات طويلة، وفقـدان للوزن، وارتفاع فـي ضغط الدم، وزيادة في ضربات القلـب، وتستمر هذه الأعراض عادة بين ستة أشهر إلى سنة على الأقل، لتعود أجهزة الجسم إلى مستوياتها العادية.

ج-المرحلـة الثالثـة «الاستقرار»: وفيهـا تجب مساعدة الشخص المعالـج في تأهيل نفسه وتذليل ما يعترضه من صعوبات وعقبات والوقوف بجواره، ويجب أن تشتمل هذه المرحلة العلاجية علـى تأهيل المدمن نفسياً، وذلك بتثبيت الثقة بنفسه، وفحص قدراته، وتوظيف مهاراته النفسية ورفـع مستواهـا، وتأهيله لاستخدامها فـي العمل الذي يتناسـب معها، وتأهيلـه اجتماعياً، وذلك بتشجيع القيم والاتجاهات الاجتماعية والتفاعل مع الآخرين، واستغلال وقت الفراغ بما يعود عليه بالنفع[2].

(١) رسائل الإصلاح ودعائم البناء الأخلاقي والحضاري في الإسلام، د/مسعد عبد السلام عبد الخالق:١/٣٨٣ وبعدها، المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة،ط١/٢٠٢٤م.

(٢) دور المؤسسات التربوية في الوقاية من المخدرات، د/نسرين فؤاد شرقي:صـ٩١، بحث منشور في المؤتمر العلمي السنوي (يوم الصحة النفسية)، جامعة بغداد، أكتوبر،٢٠١٨م.

المطلب الثاني: مؤسسات المجتمع المدني السعودي والدور التكاملي بينها وبين مؤسسات الدولة في مكافحة المخدرات

أولاً: التعريف بمؤسسات المجتمع المدني:

تعـرف مؤسسات المجتمع المدني بأنها المنظمات التطوعيـة وغير الحكومية وغير الهادفة للربح، التي يؤسسها الناس؛ لإشباع الحاجات ومواجهة المشكلات سواء لأنفسهم أو للآخرين في المجتمـع، كما تعرف بأنها مجموعة من التنظيمات الاجتماعيـة التطوعية التي لا ترتبط بالجهاز الحكومـي، لكنها تقـوم بعمل الوسيط بين المجتمع والسلطة، فالمجتمـع المدني وعاء يضم كافة المنظمـات المجتمعيـة غيـر الحكوميـة وغير الربحيـة التي تقدم جملـة من الأنشطـة التطوعية الحرة[١].

وقـد جاوز عـدد منظمات المجتمع المدني في المملكة العربيـة السعودية ١٣٠٠ مؤسسة[٢]، مـن أهمهـا: الجمعيـة السعودية الوطنيـة للوقاية من المخـدرات(وقاية) التـي تأسست بهدف أن يكـون لها دور اجتماعي فعال فـي التصدي لمشكلة تعاطي المخـدرات، والتخفيف من آثارها: مـن خلال التوعية والتوجيه لكافة أفراد المجتمع السعـودي، وإظهار حقيقة المخدرات المدمرة، ولذلك يتوجه نشاط الجمعية لكافة أفراد المجتمع بشكل عام، والشباب من الجنسين بشكل خاص؛ للتحذير من الوقوع في المخدرات، وكشف مدى الخطورة التي تصيب من يقترب منها، والأساليب التي يلجأ إليها المروجون ؛ لإيقاع الشباب في براثنها، كذلك تتوجه)وقاية(إلى الأسر السعودية لتعرفها بأنواع وأشكال المخدرات؛ حتى تتنبه إلى وجودها، إن وجدت لدى أي من الأفراد[٣].

ثانياً: الدور التكاملي بينها وبين مؤسسات الدولة في مكافحة المخدرات:

تعتبر الشراكة بين منظمات المجتمع المدني والدولة بمثابة المسؤولية المتبادلة والالتزام الجـاد بين الأطراف المعنية بصياغـة وتنفيذ مجموعة من الأهداف، لذلك فهي علاقة بين فريق مـن الشركاء تتسم بالإحساس المشترك بوحدة الهدف والاحترام المتبادل والرغبة في التفاوض والاستعداد لتحمل المسؤوليات من خلال توزيع دقيق للمهام[٤].

فمؤسسـات المجتمـع المدنـي هي المكمـل لعمـل الحكومات والشريـك في القيـام بأعباء المسؤوليـة الكبيرة الملقاة علـى أكتاف الحكومة والنجاح بالعبور بالدولـة إلى بر الأمان، ولذلك

(١) دور مؤسسات المجتمع المدني في تحقيق التنمية الاجتماعية للشباب السعودي في ضوء رؤية المملكة ٢٠٣٠،د/مصطفى محمد قاسم، غانم سعد الغانم:صـ٤٢، دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، المجلد(٤٦) السنة ٢٠١٩م.

(٢) دور المؤسسات الاجتماعية السعودية من خلال ريادة الأعمال في التنمية المجتمعية وفقًا لرؤية ٢٠٣٠ د. منى محمد الصانع: ص٣٩٢، مجلة أبحاث كلية التربية الأساسية، المجلد ١٩ ، العدد ١ لسنة ٢٠٢٣م.

(٣) دور مؤسسات المجتمع المدني في تحقيق التنمية الاجتماعية للشباب السعودي في ضوء رؤية المملكة ٢٠٣٠: صـ١٢٦.

(٤) الشراكة بين المنظمات الحكومية والتطوعية للوقاية من المخدرات في المجتمع السعودي، عبد الرحمن عبد الله علي، مجلة العلوم القانونية والسياسية، الجمعية العلمية للدراسات الاستراتيجية، العدد(٢)السنة:٢٠٢١م: صـ١١٤.

تتعمـق منظمات المجتمع المدنـي داخل مشاكل القاعدة العريضة مـن المجتمع، كما أنها تقتحم جميع المجالات التي بها يتعزز دور السلطة في الدولة[١].

وممـا ينبغي التأكيد عليه: أن القضاء على انتشار المخدرات في المملكة العربية السعودية، والتخفيـف من آثارهـا يتطلب التوسع في نطـاق الجهود؛ لتشمل مساهمـة ومشاركة جميع فئات وطبقـات المجتمع ومؤسساته، باعتبار أن مكافحة المخدرات تُعد مسؤولية جميع أفراد المجتمع؛ ضرورة أن الجميع سيلحقه الضرر بشكل أو بآخر من انتشارها وتغلغلها في المجتمع[٢].

فالجهـود الحكوميـة ليسـت كافية علـى الإطـلاق لتحقيق النجـاح في مكافحة هـذه الآفة الخطيـرة، مـا لم ترافقها حملـة مجتمعية وشعبية شاملة يسهم فيها كل مـن يقيم على أرض هذا البلد الطيب، كل بحسب طاقته ووسعه[٣].

ولأجـل الدور الفعال لمؤسسات المجتمع المدني السعودي في مكافحة المخدرات، والتوعية بمخاطرهـا وأضرارهـا أكدت اللجنة الوطنيـة السعودية لمكافحة المخـدرات، التي تأسست عام ١٩٨٥م ومقرها الرئيس مدينة الرياض على أن من أهدافها:

-تعزيـز المشاركـة المجتمعيـة لأفـراد المجتمـع المدنـي ومؤسساتـه في مجـال مكافحة المخدرات.

-تحقيـق التناغـم والانسجام وتنسيق الجهود بين الجهات الحكوميـة والأهلية ذات العلاقة بمكافحة المخدرات.

كما أكدت على أن من اختصاصها: دعوة المؤسسات والجمعيات الأهلية العامة في المجتمع للمشاركـة مـع اللجنة فـي وضع التصـورات والسياسات المتعلقـة بمكافحة المخـدرات، وتحفيز هـذه المؤسسات فـي ممارسة الأدوار الفاعلة في مجال التوعيـة والتعليم الوقائي، ومجال العلاج والتأهيـل والدعم الذاتي، ووضع الأطر والمعايير التي تمكن لمؤسسات المجتمع المدني السعودي أن تشارك في دعم أنشطة وبرامج مكافحة المخدرات[٤].

---

(١) ينظر: دور المؤسسات الاجتماعية السعودية من خلال ريادة الأعمال في التنمية المجتمعية وفقًا لرؤية ٢٠٣٠ د. منى محمد الصانع: ص٣٩٢.

(٢) مكافحة المخدرات مسؤولية مشتركة، مقال بجريدة الاقتصادية، الخميس ٢/مايو ٢٠١٣م.

(٣) وعي المجتمع وقود الحرب على المخدرات، مقال بجريدة الوطن بتاريخ:١٩/٥/٢٠٢٣م https://www.alwatan.com.sa/

(٤) اللجنة الوطنية لمكافحة المخدرات https://ar.wikipedia.org/wiki/

المطلب الثالث: دور مؤسسات المجتمع المدني السعودي في مكافحة المخدرات وعلاج آثارها في ضوء رؤية المملكة ٢٠٣٠

تعتبر رؤية المملكة ٢٠٣٠خارطة لرسم مستقبل السعودية، وتحديد توجهاته، وبناء منطلقاته نحو الريادة، ويمكن تعريف رؤية المملكة بأنها: خطة استراتيجية بعيدة المدى، تبناها الأمير محمد بن سلمان آل سعود حفظه الله، وأعلن عنها مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية في ٢٥ أبريل ٢٠١٦م، وتعتمد الرؤية على ثلاثة محاور أساسية وهي(مجتمع حيوي له قيمه الراسخة، اقتصاد مزدهر، وطن طموح)[١].

كما تُعتبر رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠ دستورًا للتنمية الشاملة والمسُتدامة في البلاد، ويعد قطاع مكافحة المخدرات أحد أهم القطاعات الداعمة لتحقيق أهداف الرؤية، فالبيئة العامرة والمجتمع الحيوي تمثل أبرز أولويات رؤية المملكة، ويُعول على مؤسسات المجتمع المدني السعودي في دعم البيئة العامرة والمجتمع الحيوي من خلال رفع الوعي المجتمعي بأضرار المخدرات، وتوفير البرامج العلاجية لضحايا الإدمان[٢].

وإن رؤية ٢٠٣٠ لتنطلق نحو التحقيق، والانتقال إلى الواقع العملي عبر مجموعة من الركائز والأسس، على رأسها: المشاركة الفاعلة والبناءة من كل طوائف المجتمع ومؤسساته وأفراده،- بغض النظر عن أشكالهم، أو لغاتهم، أو معتقداتهم- في مساندة الدولة وتحمل المسؤولية معها تجاه القضايا المهمة التي تمس سلامة الجميع، وخصوصًا التي تتعلق بصحة الإنسان وعقله وماله[٣].

فالدور المجتمعي في مكافحة المخدرات والتقليل من آثارها لا يقتصر على الأفراد بل يمتد إلى المؤسسات والجمعيات المدنية والمجتمعية التي يمكنها أن تواصل فعالياتها التوعوية بلا انقطاع بهدف التعريف بمخاطر المخدرات على الصحة الفردية والأمن المجتمعي والوطني؛ لأنه طالما هناك استهداف فذلك يعني ألا تتوقف برامج وحملات التوعية، لأننا نحتاج إلى وطن معافى من أي احتمال لاختراق أو ظواهر سلبية تنتهي إلى الجريمة التي تضر بالفرد والمجتمع[٤].

وتتضح ملامح تأصيل الرؤية للمشاركة المجتمعية في مكافحة المخدرات وعلاج آثارها في النقاط الآتية:

١-أن الرؤية تبدأ من المجتمع، وإليه تنتهي، فالمجتمع يمثّل المحور الأساسي لتحقيق رؤية

---

(١) رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠:صـ١١.

(٢) ممكنات التميز المؤسسي في قطاع مكافحة المخدرات وفقا لرؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠، جعفر أحمد عبد الكريم، المجلة العربية للدراسات الأمنية، جامعة نايف للعلوم الأمنية،صـ١٧.، المجلد(٣٧)، السنة:٢٠٢١م.

(٣) وعي طلبة جامعة تبوك بمبدأ التعايش الحضاري مع الآخرين في ضوء رؤية ٢٠٣٠ ومن منظور تعاليم الدين الإسلامي، د. خلف محمد الحسين وآخرين: صـ٦٩ مجلة دراسات في التعليم العالي، جامعة أسيوط، عدد يونيو ٢٠٢٢م

(٤) الدور المجتمعي في مكافحة المخدرات، مقال بجريدة اليوم، تاريخ ٢٠١٩/١١/١٣م https://www.alyaum.com/

المملكـة العربيـة السعودية، ويعد القاعدة الصلبـة للازدهار الاقتصادي الـذي يقوم على عواتق الأصحـاء[١]، وليس مـن شك أن المخدرات خطر يهدد نجاح المملكة في تحقيق رؤيتها فكان لا بد من تكاتف الجميع لمواجهة هذه الآفة.

٢-إن رؤية المملكة العربية السعودية تعمل وتهدف إلى سعادة المواطنين والمقيمين، وتجعل ذلـك علـى رأس أولوياتها، وتؤكد علـى أن سعادتهم لا تتم دون اكتمال صحتهـم البدنية والنفسية والاجتماعيـة[٢]، ولا سعـادة لمجتمـع تنتشر فيه آفة المخدرات، ولذا لا بد مـن أن تقوم مؤسسات المجتمع المدني بواجبها التوعوي والميداني متكاتفة مع الحكومة في مواجهة هذا الشر المستطير.

٣-عملت رؤية ٢٠٣٠ على توسيع نطاق القطاع غير الربحي من المؤسسات والهيئات، وسعت بـكل السبـل إلى تطوير الأنظمة واللوائـح اللازمة حتى تتمكن من المشاركـة الفاعلة في النهوض بهـذة الدولة العظيمـة، بل عملت الرؤية على توجيـه الدعم الحكومي إلى البرامـج التي تقوم بها المؤسسـات غير الربحيـة، بشرط أن تكون ذات أثـر اجتماعي فعال وملموس، وسعت الرؤية في بنودهـا إلى العمل على تدريب العاملين في القطاع غيـر الربحي، وتشجيع المتطوعين فيه؛ ليقوم بدوره الفعال في تحمل المسؤولية الاجتماعية[٣]، وهذا يفتح المجال واسعاً أمام منظمات المجتمع المدني السعودي لتقوم بدورها المنوط في مواجهة المخدرات.

٤-كما تسعى رؤية ٢٠٣٠ إلى العمل على تعزيز التواصل والتكامل بين القطاع غير الربحي، والمؤسسـات المدنيـة والأجهزة الحكوميـة، والتوسع في بناء قطاع أعمـال لا يكتفي بالوصول إلى الأرباح المالية فحسب، بل يسهم في النهوض بمجتمعه ووطنه ويقوم بمسؤوليته الاجتماعية[٤].

٥-وتهـدف الرؤيـة إلى تحقيق جودة الحياة التي لا يمكـن أن تتحق أبداً إلا من خلال النمط الصحّـي السليـم والمتـوازن، ولا يمكـن للدولـة أن تحقق ذلك بمفردهـا بل لا بد مـن المشاركة المجتمعية في هذا الهدف النبيل، ولذا تعمل حكومة المملكة العربية السعودية جنباً إلى جنب مع القطـاع غير الربحي (مؤسسات المجتمع المدني) وعبـر الشراكة مع القطاع الخاص على توفير فرصـ التدريب والتأهيل اللازم لـكل أفراد المجتمع التي تمكّنهم من الالتحاق بسوق العمل[٥] ولا شك أن فرص التأهيل والتدريب يدخل فيها المتعافي من المخدرات دخولاً أولياً.

٦-عملـت رؤيـة ٢٠٣٠ على فتح المجال ليقوم الجميع بـدوره تجاه مجتمعه الذي يعيش على أرضـه، ويتمتـع بخيراته، ولذلك نصت علـى أن الدولة ستستمع إلى آراء الجميـع، وأنها تريد من الجميـع االتفاعـل والمبادرة عبر مشاركتنـا بالآراء والمقترحات التي ستعمـل أجهزة الدولة على

(١) شرؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠:صـ١٣.

(٢) رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠:صـ٢٢.

(٣) رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠:صـ٦٩.

(٤) رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠:صـ٦٨، صـ٧٣.

(٥) ينظر: رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠:صـ٢٢، صـ٢٩.

دراستهـا والعمـل على الاستفادة منها، حتى يصل هذا الوطن إلـى تحقيق التطلعات والآمال التي يصبو إليها[1].

٧- وفـي الجملـة: فالوطـن الذي تنشـده رؤية ٢٠٣٠ لا يكتمـل إلا بتكامـل الأدوار، فلدى كل مـن هذه الدولة الكريمـة أدوار يؤديها، سـواء كان عاملاً في القطاع الحكومـي أو الخاص أو غير الربحي(مؤسسات المجتمع المدني)، ولذلك نصت الرؤية على أن هناك مسؤوليات عديدة تجاه وطننـا ومجتمعنا وأسرنا وتجاه أنفسنا كذلك. وأن على الجميـع أن يعمل جاهداً لازدهار وسلامة الوطن الذي ننشده[2]..

وإن هـذه العنايـة مـن راسمي خريطـة رؤية المملكـة العربيـة السعوديـة ٢٠٣٠ بالمشاركة المجتمعيـة وتعزيـز دور مؤسسات المجتمع المدني ليفتح الباب واسعـاً أمام تلك المنظمات حتى تقوم بواجبها في مساندة الدولة في جميع القضايا، وعلى رأس الأولويات التي ينبغي أن توجه إليها جهود تلك المؤسسات مكافحة المخدرات وعلاج مخاطرها وآثارها.

المطلب الرابع: دور مؤسسـات المجتمع المدني السـعودي فـي مكافحة المخدرات وعلاج آثارها في ضوء القوانين والأنظمة السعودية

لقـد حرصت المملكة العربيـة السعودية منذ تأسيسها إلى الآن علـى حفظ الصحة العامة، والعمـل علـى التصدي لأي خلل يتطرق إليها؛ إيماناً من القائمين على أمر هذه الدولة بأن الصحة هـي الكنز المدخر، كما أن سلامـة الإنسان أساس الاقتصاد القـوي، ومنطلق النهوض لأي تقدم حضاري، ولذا سنت المملكة العربية السعودية الكثير من التشريعات والأنظمة الرادعة والمشجعة فـي آن واحـد، والهادفة إلى الحفاظ على صحة الإنسان، ومنـع أي شكل من أشكال التعدي عليها، والملفـت للنظر في تلك التشريعات والأنظمة: أنها جعلت حجر الأساس في الحفاظ على الصحة هو المشاركة المجتمعية وقيام كل من المواطن والمقيم بدوره في تحقيق هذا الجانب، والتصدي لـكل ما يهدده؛ إيماناً من المشرع السعودي بـأن الإنسان هو محور النهوض، وركيزة التصدي لأي فسـاد، ولـذا لم تخل التشريعـات السعودية من التأكيد على حفظ الصحـة والتصدي لما يهددها عـن طريق تكاتف المجتمع أفـراده ومؤسساته بجانب الحكومة في التصـدي للمخاطر التي تهدد صحـة الإنسـان الذي عليه تقـوم النهضة والحضـارة، وعلى رأس تلك المخاطـر المخدرات ذلك الخطـر الفتاك بالإنسان والمال والمجتمع، ولنقف مع أهـم القوانين والأنظمة السعودية المتعلقة بهذا الصدد:

١-النظام الأساس للحكم:

تنص المادة الحادية والثلاثون من النظام الأساسي للحكم السعودي، الصادر برقم(أ/٩)،

(١) رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠:صـ٦٨، صـ٦١.

(٢) رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠:صـ٦٨، صـ٦٨.

وتاريـخ (١٤١٢/٨/٢٧هـ) في عهد الملك فهد بن عبد العزيز آل سعود رحمه الله، على أن الدولة تعنـى بالصحة العامة، وتوفيـر الرعاية الصحية لكل مواطن[١]، وبرغم إهمـال النظام الأساسي للحكـم النص على دور المشاركة المجتمعية في القيام بدورهـا في الحفاظ على الصحة العامة، علا جـاً ووقاية، وتوعية وتأهيـلاً، إلا أن هذه المادة تمكن لكل مؤسسات المجتمع المدني السعودي التحـرك والانطلاق بفاعلية مساندة للدولة في مسؤوليتها عن الصحة، تلك المسؤولية التي تجعل الدولـة تسعـد بأية جهود يقوم بها أفـراد المجتمع المدني، بل ستقدم لـه التعزيزات والتسهيلات اللازمـة في سبيـل تحقيق ما يرجو، وإذا تعلق الأمر بمكافحة المخـدرات والتصدي لعلاجها فإن الدولة تثمن كل جهد يقدم، من المؤسسات أو الأفراد.

٢-نظام مكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية:

يحـاول المشـرع السعـودي في نظـام مكافحـة المخـدرات والمؤثـرات العقليـة -الصادر برقـم(م/٣٩) وتاريخ(١٤٢٦/٧/٨هـ.) في عهد الملك عبد الله بـن عبد العزيز آل سعود حفظه الله- أن يبيـن كل مـا يتعلق بالمخدرات من حيث المفاهيم، والمـواد المندرجة تحت المخدرات، والعقوبـات، والجهـات المختصة إلى غير ذلك مـن مسائل وقضايا كاشفـة ورادعة، ومحفزة في التصـدي لخطـر المخـدرات ومروجيها والمتعاونيـن والمتسترين عن ذلك الجـرم الشنيع داخل المملكـة أو خارجهـا، وبرغـم شمولية هذا النظام وسعة محـاوره، إلا أن المشـرع لم يتعرض فيه لدور المواطنين ومؤسسات المجتمع في مكافحة جرائم المخدرات ومشاركتهم في علاج الإدمان والتخلـص من آثـاره، وليس ذلك بعيب في النظام؛ لأن المشرع نص فـي المادة التاسعة والستين على أن تقوم وزارة الداخلية بالتعاون مع وزارة العدل والصحة على إعداد اللائحة التنفيذية لهذا القانون خلال مائة وثمانين يوماً من نشر هذا القانون[٢]، و في اللائحة التنفيذية التي تعد مكملة لهذا القانون تأكيد على دور منظمات المجتمع المدني في مكافحة المخدرات والتقليل من آثارها.

٣- اللائحة التنفيذية لنظام مكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية:

لقـد حرص المشرع السعـودي في وضعـه للائحـة التنفيذية لنظـام مكافحـة المخدرات والمؤثـرات العقلية الصادرة عن مجلس الـوزراء، برقم(٢٠١) وتاريـخ(١٤٣١/٦/١٠هـ) على أن يكون للمجتمع المدني دور في مكافحة المخدرات: ففي الفقرة الثانية من المادة الثالثة والثلاثين مـن اللائحة المعنية بتشكيـل لجنة لمكافحة المخدرات: تشمل اللجنة فـي عضويتها مندوب من وزارة الشـؤون الاجتماعية[٣] ومن المعلوم أن وزارة الشؤون الاجتماعية تعتبر المظلة الكبيرة التي تتنظم تحتها أكثر مؤسسات المجتمع المدني المعنية بمحاربة المخدرات، كما تشجع المادة الثانية

(١) النظام الأساسي للحكم في السعودية:صـ١٤،ط/١٤١٢هـ.

(٢) نظام مكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية:صـ٢٩،ط/١٤٢٦هـ.

(٣) اللائحة التنفيذية لنظام مكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية:صـ٣٠،ط/١٤٣١هـ.

والثلاثيـن من نفس اللائحة على الإبلاغ عن مدمني المخدرات حتى يتم إيداعهم المصحات قبل تفاقم الأمر لديهم[1].

٥-تنظيم اللجنة الوطنية لمكافحة المخدرات:

يعتبـر تنظيـم اللجنـة الوطنيـة لمكافحـة المخـدرات الصادر عـن مجلس الـوزراء بقرار رقـم(١١٩) وتاريـخ (١٩/٤/١٤٣٠هـ) هـو الذي فتح المجـال واسعاً لمنظمـات المجتمع المدني وإبراز دورها في الوقوف إلى جانب الدولة في التصدي لآفة المخدرات وعلاج آثارها:

ففي المادة الثالثة أن من الأهداف التي تسعى اللجنة إلى تحقيقها:

- تحقيـق التناغم والانسجام وتنسيق الجهود بين الجهـات الحكومية والأهلية ذات العلاقة بمكافحة المخدرات.

- تعزيـز المشاركـة التطوعيـة لأفـراد المجتمـع المدنـي ومؤسساتـه في مجـال مكافحة المخدرات[2].

وفي المادة السادسة من اختصاصات اللجنة ما يلي:

- التنسيـق والمتابعـة مع الأجهزة الأمنية فيمـا يتعلق بتنفيذ الخطـط والبرامج المرسومة لمكافحـة المخدرات، لتحقيق الترابـط والتكامل بين أعمالها، وتنظيم جهـود الجهات الحكومية والأهلية في هذا المجال.

- دعـم المهتميـن والمختصيـن وتوجيههـم لعمل الدراسـات والبحوث في مجـال مكافحة المخدرات.

- دعـوة المؤسسات والجمعيـات الأهلية العاملة في المجتمـع للمشاركة مع اللجنة في وضع تصور للسياسـات والاستراتيجيات المتعلقـة بمكافحة المخدرات وتحفيزها علـى ممارسة أدوار محددة في مجال التوعية والتعليم الوقائي ومجال العلاج والتأهيل والدعم الذاتي، أو أي دور آخر ترى اللجنة أنه يمكن أن تكله إليهم.

- دعـم الجهات المعنية ومشاركتها في عقد الندوات واللقاءات العلمية حول أحدث أساليب التوعية والعلاج والتأهيل المستخدمة في هذا المجال، وإقامة المعارض المتخصصة للتركيز على ظاهـرة الإدمان وسوء استخـدام العقاقير الطبية، لرفع مستوى الوعي لدى جميع فئات المجتمع- مـع احتفاظ اللجنة بأداء النشاطات والبرامـج في مجال التوعية والتعليم الوقائي، وبرامج الدعم الذاتي للمتعافين، إلى جانب الأجهزة المعنية الأخرى الشريكة في هذا المجال.

- وضـع الأطر والمعايير للمجـالات التي يمكن لمؤسسات المجتمـع المدني أن تشارك فيها

(١) اللائحة التنفيذية لنظام مكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية:صـ٢٨،ط/١٤٣١هـ.

(٢) تنظيم اللجنة الوطنية لمكافحة المخدرات:صـ٣،ط/١٤٣٠هـ

لدعم أنشطة وبرامج مكافحة المخدرات.

-دعـم التوسع في إنشـاء المصحات العلاجيـة الحكومية والأهليـة المتخصصة في علاج الإدمان.

- قبول التبرعات والهبات التي تقدمها المؤسسات والأفراد إلى صندوق الدعم والتأهيل[1].

وبرأيـي أن هذه الأهـداف والاختصاصات التـي وضعها المشرع السعـودي تؤكد على الدور القـوي الفاعل الذي يقوم بـه مؤسسات المجتمع المدني السعودي فـي مكافحة المخدرات وعلاج آثارها، كما أنها تحمل تلك المنظمات مسؤولية كبيرة في القيام بالواجب الملقى عليها بخصوص هذا الشأن.

٥- كما تنهض المديرية العامة لمكافحة المخدرات بالتعاون مع الجهات الحكومية والخاصة والقطاع غير الربحي، بمنظومة أعمالها موظفة البرامج التوعوية المتنوعة بين عقد المحاضرات وتنظيـم المعارض، وعرض الرسائـل التثقيفية بمختلف الوسائل المقـروءة والمرئية والمسموعة لتكويـن الوعـي الاجتماعي لدى أفراد المجتمـع كافة، وتفعيل الإعلام الرقمـي الجديد ومنصات التواصـل الاجتماعـي للوصـول لأكبر شريحة مـن المجتمع؛ للتعريـف بأضرار المخـدرات وسبل الوقايـة منها، كما تستثمر المديريـة العامة لمكافحة المخدرات بالتعاون مـع مؤسسات المجتمع المدنـي عقد حلقات نقاشية تضم مختصين من الجهات الحكومية التعليمية والعلاجية والتنموية وغيرها مـن الجهات ذات العلاقة بمشاركة من الجامعات والجمعيـات المعنية بالتأهيل والتوعية مـن المخدرات من أجل إيجـاد تكامل وطني فعال لمواجهة مشكلة المخـدرات وبحث سبل تطوير التعاون والتنسيق ضمن إطار الاستراتيجية الوطنية لمكافحة المخدرات[2].

(١) تنظيم اللجنة الوطنية لمكافحة المخدرات:صـ٦ وبعدها،ط/١٤٣٠هـ

(٢) المملكة ومكافحة المخدرات. جهود حثيثة لتعزيز حصانة المجتمع ودعم للجهود الدولية لمحاربة تلك الآفة مقال بوكالة الأنباء السعودية تاريخ ١٦/١١/ ١٤٤٢ https://www.spa.gov.sa/

المطلب الخامس: تصور مقترح حول سبل تعزيز دور مؤسسات المجتمع المدني السعودي في مكافحة المخدرات في المستقبل

وفي ضوء ما سبق، وما تسببه المخدرات من خطورة بالغة في وقتنا الحاضر، على الفرد والمجتمع، نقدم هذا التصور؛ لتعزيز دور مؤسسات المجتمع المدني السعودي في مكافحة المخدرات في المستقبل، ويمكن تلخيص التصور المقترح في البنود الآتية:

١-العمل على تضمين القضايا المتعلقة بالمشاركة المجتمعية-وخصوصاً ما يتعلق بمكافحة المخدرات- في البرامج التعليمية في جميع مراحل التعليم، الجامعي وما قبله، وذلك بإقرار مناهج دراسية تعزز وتنشر ثقافة دور المواطن السعودي ومؤسسات المجتمع في تحمل المسؤولية بجوار الدولة، وتؤصل لوجوب المشاركة المجتمعية في التصدي لأي فساد يتطرق إلى صحة الإنسان وعقله وماله.

٢- دعم وتشجيع الأبحاث العلمية الهادفة إلى تعزيز دور مؤسسات المجتمع المدني في مكافحة المخدرات، وتأصيل سبل المكافحة، وإبراز أهم مخاطر المخدرات على الجانب الفردي والجماعي، والنفسي، والصحي، والديني.

٣-أن تقوم وسائل الإعلام بدورها في نشر ثقافة المشاركة المجتمعية، وتوعية كل من يقيم على أرض هذا البلد المبارك بمسؤوليته تجاه هذه الآفة الخطيرة، بحيث تكون هذه القضية محوراً أساسياً تتناوله وسائل الإعلام يومياً، بطريقة أو بأخرى.

٤-العمل على الاستفادة من خبرات الدول والمنظمات الدولية المعنية بمكافحة المخدرات، واطلاع جميع مؤسسات المجتمع المدني السعودي، وجميع طوائف المجتمع بهذه الخبرات حتى يستفيد المواطن والمقيم منها، فيكون عنصراً فاعلاً في محاربة تلك الآفة.

٥- العمل على تدعيم مؤسسات المجتمع المدني بعناصر بشرية ذات كفاءة عالية بحيث تتمكن من التواصل مع الجمهور باحترافية توصل إلى بيان مخاطر المخدرات، وتعزز مشاركة كل طوائف المجتمع في التصدي لذلك الخطر المستطير شره.

٦- ضرورة مراجعة القوانين والأنظمة لإفساح المجال الأوسع لمنظمات المجتمع المدني حتى تقوم بواجبها في مكافحة تلك الآفة والتقليل من مخاطرها.

٧-العمل على عقد الندوات والمحاضرات المستمرة لجميع قطاعات ومؤسسات المجتمع المدني لزيادة وعيهم بمخاطر المخدرات، وسبل مواجهتها، وآليات التقليل من آثارها، ومخاطرها.

٨-إنشاء هيئات لمؤسسات المجتمع المدني، بمراكز مكافحة المخدرات في جميع مدن المملكة تكون وظيفتها رفع الوعي لدى الجمهور بأضرار المخدرات، وطرق العلاج منها، كما تساعد في التواصل مع جميع فئات المجتمع الراغبة في المشاركة في التصدي لتلك الآفة.

٩-العمـل على تكريم وإظهـار المؤسسات التي أسهمت بدور فعال فـي مكافحة المخدرات، والتقليل من آثارها؛ حتى تكون قدوة ومثالاً يحتذى به من غيرها من المؤسسات والأفراد.

شكروتقدير:

يتقـدم فريق الدراسة بخالص الشكـر لعمادة البحث والدراسات العليـا بجامعة تبوك على دعمها (العلمي والمادي) بالمنحة البحثية رقم(0006 - 1444 - S)

الخاتمة

لقد توصل الباحثان إلى عدد من النتائج من أهمها:

١-أن المخدرات هي كل مادة ينتج عن تعاطيها فقدان جزئي، أو كلي للإدراك بصفة مؤقتة، وتحدث فتورًا في الجسم خلال فترة تأثيرها.

٢- للمخدرات أضرار كثيرة تدمر الجسد، وتفسد الأسر، وتنهك الدول.

٣- أن الشراكة بين منظمات المجتمع المدني والدولة بمثابة المسؤولية المتبادلة والالتزام الجاد بين الأطراف المعنية بصياغة وتنفيذ مجموعة من الأهداف.

٤- أن القضـاء علـى انتشـار المخـدرات فـي المملكـة العربيـة السعوديـة، والتخفيف من آثارهـا يتطلب التوسع في نطاق الجهـود؛ لتشمل مساهمة ومشاركة جميع فئات وطبقات المجتمع ومؤسساته.

٥- أن رؤيـة المملكـة العربيـة السعوديـة ٢٠٣٠ تنطلق نحـو التحقيق، والانتقـال إلى الواقع العملـي عبر مجموعة من الركائز والأسس، على رأسها: المشاركة الفاعلة والبناءة من كل طوائف المجتمع ومؤسساته وأفراده.

٦- أنه قد حرص المشرع السعودي في وضعه القوانين والأنظمة المتعلقة بمكافحة المخدرات والحد من أخطارها على أن يكون للمجتمع المدني دوره الفعال في مواجهة تلك الآفة.

المصادر والمراجع

١-تنظيم اللجنة الوطنية لمكافحة المخدرات، ط/١٤٣٠هـ.

٢-دور المؤسسـات التربوية في الوقاية من المخدرات، د/نسرين فؤاد شرقي، بحث منشور في المؤتمر العلمي السنوي (يوم الصحة النفسية)، جامعة بغداد، أكتوبر،٢٠١٨م.

٣-دور مؤسسـات المجتمع المدني في تحقيق التنمية الاجتماعية للشباب السعودي في ضوء رؤية المملكة ٢٠٣٠، د/مصطفى محمد قاسم، غانم سعد الغانم، دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، المجلد(٤٦) السنة ٢٠١٩م.

٤-دور المؤسسات الاجتماعية السعودية من خلال ريادة الأعمال في التنمية المجتمعية وفقًا

لرؤيــة ٢٠٣٠ د. منى محمــد الصانع، مجلة أبحاث كليــة التربية الأساسيــة، المجلد ١٩، العدد ١ لسنة ٢٠٢٣م.

٥-الــدور المجتمعي في مكافحة المخــدرات، مقال بجريدة اليوم، تاريــخ ٢٠١٩/١١/١٣م /https://www.alyaum.com

٦-رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠.

٧-رسائل الإصلاح ودعائم البناء الأخلاقي والحضاري في الإسلام، د/ مسعد عبد السلام عبد الخالق، المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة، ط١/ ٢٠٢٤م.

٨-الشراكــة بيــن المنظمــات الحكوميــة والتطوعيــة للوقاية مــن المخدرات فــي المجتمع السعــودي، عبــد الرحمــن عبــد الله علي، مجلــة العلــوم القانونيــة والسياسية، الجمعيــة العلمية للدراسات الاستراتيجية، العدد(٢) السنة:٢٠٢١م.

٩-اللائحة التنفيذية لنظام مكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية، ط/١٤٣١هـ.

١٠-لسان العرب لابن منظور المصري، دار صادر، بيروت، ط٣/ ١٤١٤هـ.

١١-اللجنة الوطنية لمكافحة المخدرات https://ar.wikipedia.org/wiki/

١٢-مكافحــة المخــدرات مسؤولية مشتركة، مقــال بجريدة الاقتصاديــة، الخميس ٢/مايو ٢٠١٣م.

١٣- مجلة التبيان، تصدرها الجمعية الشرعية بمصر، العدد الحادي والخمسون.

١٤-المخــدرات في القرآن الكريم والسنة المطهــرة، أ د : حمودة محمد داود، بحث منشور بحولية كلية الدراسات الإسلامية العربية بالقاهرة، العدد الرابع، السنة(١٩٨٦م).

١٥- المخدرات خطر دائم د. محمد نزار الدقر، بدون طبعة ولا تاريخ.

١٦-المخدرات أوهام، أخطار، حقائق، صادر عن المجلس القومي لمكافحة وعلاج الإدمان بمصر، ط٤/ ٢٠٠٠م.

١٧-ممكنــات التميــز المؤسسي في قطاع مكافحــة المخدرات وفقاً لرؤيــة المملكة العربية السعوديــة ٢٠٣٠، جعفر أحمد عبد الكريم، المجلة العربية للدراسات الأمنية، جامعة نايف للعلوم الأمنية، المجلد(٣٧)، السنة:٢٠٢١م.

١٨-المملكــة ومكافحــة المخدرات. جهــود حثيثة لتعزيــز حصانة المجتمــع ودعم للجهود الدوليــة لمحاربة تلك الآفة، مقال بوكالــة الأنباء السعودية تاريخ ١٤٤٢/ ١١/ ١٦ https://www. spa.gov.sa

١٩-نظام مكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية، ط/١٤٢٦هـ.

٢٠- النظام الأساسي للحكم في السعودية، ط/١٤١٢هـ.

٢١-وعـي طلبــة جامعة تبوك بمبـدأ التعايش الحضــاري مع الآخرين في ضــوء رؤية ٢٠٣٠ ومـن منظور تعاليم الدين الإسلامي، د. خلف محمد الحسين وآخرين، مجلة دراسات في التعليم العالي، جامعة أسيوط، عدد يونيو ٢٠٢٢م

٢٢-وعي المجتمع وقود الحرب على المخدرات، مقال بجريدة الوطن بتاريخ:١٩/٥/٢٠٢٣م https://www.alwatan.com.sa/